المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: المحاصصة الحزبية والاستقرار المجتمعي في العراق بعد عام 2003 (دراسة في الواقع وسبل والنهوض)
اسم الكاتب: م.م. احمد محسن عليان المفرجي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6707
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 01:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المحاصصة الحزبية والاستقرار المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (دراسة في الواقع وسبل والنهوض)

م.م احمد محسن عليان المفرجي
جامعة النهرين_كلية العلوم السياسية
Ahmed.mohsen@nahrainuniv.edu.iq

الملخص:

بعد التغيير السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، والانتقال من النظام الشمولي الى النظام الديمقراطي، أضحت الديمقراطية التوافقية القائمة على المحاصصة الحزبية، السمة البارزة في بنية وسلوك النظام السياسي ومؤسساته، وسعت من خلالها بعض الاحزاب والقوى السياسية الى تحقيق الاستقرار المجتمعي، بعِدها وسيلة لضمان مشاركة المكونات الاجتماعية كافة، في النظام والعملية السياسية، غير ان الواقع العملي والممارسة السياسية، أفضت في جزء كبير منها الى الى نتائج مغايرة لتلكم الاهداف المنشودة_المتوقعة منها، فالمحاصصة الحزبية التي كان يُعوُل عليها لتعزيز الانسجام المجتمعي، وتمثيل مكونات المجتمع تمثيلاً عادلاً، يخفف من حدة الأزمات الاجتماعية، بمشاركة اطياف المجتمع كافة، لتوطيد الاستقرار المجتمعي، باتت واحدة، من بين أسباب عدة، أسهمت بالشكل غير المباشر، في التأثير بالإستقرار المجتمعي، لاسيما في السنوات الخمس الأولى التي أعقبت التغيير، بما خلفته من أثار أفضت الى إنسدادات سياسية، وأزمات اجتماعية، وما ترتب عليها من تبعات اقتصادية، (بالرغم من انخفاض حدة التوترات المجتمعية في السنين اللاحقة) الأمر الذي أسهم بدرجة ليست بقليلة بالتأثير في الاستقرار المجتمعي والنظام والعملية السياسية بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: المحاصصة، الاحزاب، السلم المجتمعي، العراق.

تاريخ الاستلام :٢٠٢٤ /5/21	تاريخ القبول:٢٧ /٧/ ٢٠٢٤	تاريخ النشر: ١/٩/ ٢٠٢٤

Party quotas and societal stability in Iraq after 2003 (Study in reality and ways to advance)

Assist Iectuver, Ahmed .M. Alyan Al-Mafarji
Al-Nahrain University-College of Political Sciences
Ahmed.mohsen@nahrainuniv.edu.iq

Abstract:

After the political change in Iraq in 2003, and the transition from a totalitarian regime to a democratic regime, consensual democracy based on party quotas became the prominent feature in the structure and behavior of the political system and its institutions, through which some political parties and forces sought to achieve societal stability, then a means to ensure the participation of the components. All social issues, in the political system and process, However, the practical reality and political practice, in large part, led to results different from those desired and expected goals. Party quotas, which were relied upon to enhance societal harmony and fairly represent the components of society, alleviate the severity of social crises, with the participation of all sectors of society, to consolidate stability. Societal, it has become one of several reasons that have indirectly contributed to worsening societal stability, Especially in the first five years that followed the change, with its effects that led to political blockages, social crises, and the resulting economic consequences (despite the decrease in the intensity of societal tensions in the following years), which contributed to a significant degree in influencing societal stability. The system and the political process in general.

Keywords: quotas ، partes_ ،_societal_peace،_Iraq.

المقدمة:

بعد التغيير السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، والإنتقال من النظام الديكتاتوري الى ربوع النظام الديمقراطي التعددي، باتت الديمقراطية التوافقية القائمة على المحاصصة الحزبية، السمة البارزة لبنية وسلوك النظام ومؤسساته كافة، والذي سعت من خلاله بعض الأحزاب السياسية الى تحقيق الاستقرار المجتمعي، بعد ما عاناه المجتمع العراقي من ويلات حروب النظام السابق، وعدم الاستقرار السياسي، والاضطرابات الاجتماعية بعد التغيير، فهل حققت المحاصصة الحزبية اهدافها التي وضعت من اجلها؟ كتعزيز قيم المصالحة الوطنية، والانسجام الاثني، وتمثيل مكونات المجتمع الدينية_العرقية تمثيلاً عادلاً، للتخفيف من حدة السخط الاجتماعي، وردم هوة المقاطعة السياسية، ومنح الشرعية الشعبية للنظام السياسي، بمشاركة

اطياف المجتمع كافة، في النظام والعملية السياسية للوصول الى الاستقرار المجتمعي الحقيقي، أم افضت الى نتائج مغايرة، وانتهت الى واقع مخالف لتلكم الاهداف المنشودة التي وضعت من اجلها؟ فهل كان لاعتمادها كمعيار للنظام السياسي، وكآلية لتوزيع المناصب الادارية، وتحقيق المنافع السياسية، واقتسام السلطة، دور في تحقيق الاستقرار المجتمعي، ام أفضى اعتمادها الى نتائج سلبية على الاستقرار المجتمعي، هذا ما سيتم البحث فيه هنا، للوقوف على أثر المحاصصة الحزبية في الاستقرار المجتمعي من جهة، فضلاً عن الخوض في أهم الآليات وسبل النهوض التي من خلالها يمكن تحقيق الإستقرار المجتمعي في العراق من جهة اخرى، لعبور المحاصصة الحزبية، وتذليل العقبات التي تقف حائلاً دون الوصول للإستقرار المجتمعي المستدام، في بنية وفكر وسلوك الافراد والجماعات والاحزاب السياسية في المجتمع العراقي، على النحو الأتي:

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أهمية الموضوع الذي يناقشه، إذ يسلط الضوء على أثر المحاصصة الحزبية وما لها من دور كبير في تحقيق الاستقرار المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، لا سيما وان تأثير المحاصصة الحزبية في الاستقرار المجتمعي العراقي، قد بلغ من الأهمية مبلغاً كبيراً، لا يمكن التغافل عن، لذا بات لزاماً الخوض في المحاصصة الحزبية واثرها في الاستقرار المجتمعي في العراق، وتشخيص الواقع ومسبباته، والوقوف على الآليات المتعبة للوصول الى الاستقرار المجتمعي الحقيقي.

إشكالية البحث:

تتركز إشكالية البحث حول فكرة محورية مفادها: على الرغم من إعتماد المحاصصة الحزبية في ممارسة السلطة وتوزيع المناصب السياسية والإدارية بين الأحزاب والقوى السياسية، الا ان ذلك لم يفض الى تحقيق الإستقرار المجتمعي المنشود، في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

فرضية البحث:

تفترض الدراسة: أن بناء النظام السياسي الديمقراطي، وتطبيق الآليات الديمقراطية القائمة على أسُس الأغلبية والأقلية السياسية (حكومة + معارضة) وتجاوز المحاصصة الحزبية، هي المدخل لبناء الاستقرار المجتمعي الحقيقي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والعكس صحيح فاستمرار العمل بالمحاصصة الحزبية لا يخدم بالمجمل عملية بناء وترسيخ الاستقرار المجتمعي.

منهجية البحث:

للتحقق من صحة الفرضية أعلاه، تم الاعتماد على المنهج التحليلي النظمي، كمنهج أساس في هذا البحث، فضلاً عن المنهج الوصفي، لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها من خلال جمع البيانات والمعلومات عن الاشكالية موضع البحث.

المبحث الاول: مفهوم المحاصصة الحزبية والاستقرار المجتمعي

أن فهم أية موضوع ينطلق من فهم إطاره النظري أولاً، لإستيعاب دلالاته، وإدراك مآلاته، وهو ما ينطبق على المحاصصة الحزبية والاستقرار المجتمعي، فلا يمكن فهم شكل العلاقة بينهما، وكيف يؤثر إحداهما في الأخر، من دون فهم طبيعة كل منهما على حدا، والوقوف على معناه، وإدراك محتواه ومضمونه، على النحو الآتي:

المطلب الاول: مفهوم المحاصصة الحزبية:

ان مفهوم المحاصصة في القواميس كافة يعني تقسيم الكل الى اجزاء حسب الاستحقاق الكمي للأطراف المشاركة، اما في العملية السياسية فالمحاصصة هي: منهاج_طرائق سياسية تسمح لجميع الاحزاب والقوى السياسية بالمشاركة في تشكيل الحكومة، وفي تحمل مسؤولية تضامنية لقيادة البلاد وادارة شؤون الدولة (قايد ٢٠١٥، ٧_١٠).

اما (ليبهارت) سار فلم يجاوز غير بعيد، فهو يرى ان المحاصصة الحزبية هي: "الاجراءات التي تتخذ بالتوافق بين مختلف التيارات المذهبية والقومية من اجل ضمان تمثيل نسبي لجميع الطوائف والعرقيات في الحكومة، بما ينسجم وكثافتهم السكانية، وذلك بإسناد مناصب ومراكز تختلف في اهميتها ووزنها السياسي لممثلي هذه الطوائف والقوميات" (ليبهارت ٢٠١٥، ٥١_٥٨).

والمحاصصة الحزبية من خلال مسيرتها الطويلة في الدول الغربية، ساهمت في بناء المجتمعات الحضارية، بعد ان افرزتها الممارسات الديمقراطية، والتطور الطبيعي لتلك المجتمعات، إذ تجسدت في قوانين واحكام، وارتقت لعتبة الدساتير الاتحادية التي حددت المحاصصة في (١٤ دولة في الاتحاد الاوربي)، الذي يجمعهم هدف ضمان مستقبل افضل للأجيال القادمة، كما ان الاحزاب الصغيرة والكبيرة تثقف لها وتومن وتبشر بها لمنتسبيها، وتروج لضرورة تطبقها والالتزام بآلياتها، وبهذا تكون المحاصصة ثقافة جماهيرية، وافضل اسلوب يجمع العلاقة بين الاحزاب الوطنية المتألفة والمتنافسة بقاسم واحد وهو مصلحة الوطن العليا (الأقريد، بإسماعيل ٢٠٢١، ٢٠٦_٢٠٧).

الحق ان الغرض من تقسيم المناصب السياسية والادارية بين فئات المجتمع، هو لتحقيق هامش من العدالة بين تلكم الفئات، ومنع شعور بعضها بالاستبعاد، او ان يكون لفئة ما، انفراد في السلطة على حساب غيرها، تحاشياً لحدوث صدام يهدد السلم المجتمعي، غير ان ما جرى في العراق نتيجة الفهم الخاطئ والخطير للمحاصصة، بعد عام ٢٠٠٣ جعل الواقع مغايراً لذلك، لاسيما وان المحاصصة لم تتبع من رحم المجتمع العراقي، وتشكلت خارج بيئته، وصُدرت له بنموذجها الغربي، إذ قسم المجتمع الى فئات متصارعة حسب انتمائهم المذهبي او القومي، واسدل الستار عن النوايا المبطنة بالظفر بالمكاسب السياسية، فضلاً عن رغبة الأغلبية الشيعية بإسترجاع ادوارها المفقودة، وايجاد موطئ قدم لها في السلطة، ورغبة القوى (الكردية والسنية والتركمانية والمسيحية ..الخ) في زيادة منافعها، وتوسيع مكاسبها، او الحفاظ على مكانتها في سدة الحكم كحد أدنى، وبالتالي لا غرو من القول ان القناعات والنوايا والقيم الوطنية مختلفة، بين المحاصصة الحزبية في العراق، ومثيلاتها في الدول الاوربية (فكراً وممارسة)، فالغايات الضيقة واضحة، والاهداف الفئوية لا تتعدى خدمة المصالح الذاتية، او الدفاع عن مصالح طوائف وقوميات محددة، على حساب المصلحة العليا للدولة العراقية (مجيد ٢٠١٩، ٧_٩).

المطلب الثاني: مفهوم الاستقرار المجتمعي

أضحى مفهوم الاستقرار المجتمعي محط اهتمام الباحثين، وتعالت الدعوات من القادة والسياسيين الى ضرورته، لاسيما في وقت الازمات، وبات حاجة ماسة في المجتمعات المتعددة التي تتميز بالتنوع الثقافي (الديني_القومي)، لإيجاد مقاربات سلمية بين الجماعات التقليدية المختلفة، إذ جاء مضمون السلم والاستقرار المجتمعي في ميثاق الام المتحدة: "نحن شعوب الامم المتحدة، آلينا على أنفسنا أن نُنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب...وفي سبيل هذه الغايات إعتزمنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معاً في سلم وحسن جوار" (ميثاق الأمم المتحدة ١٩٩٥، ١_٢).

لا ريب ان الاستقرار المجتمعي في حقيقته تعبير عن رفض كل اشكال التقاتل او مجرد الدعوة او التحريض عليها، بنشر ثقافة التعايش السلمي، والعيش المشترك، وهذا الأمر لا يمكن ان يتحقق من دون توافر مجموعة من المقومات، التي يمكن عدها أركان الاستقرار المجتمعي: كالأدارة السلمية للتعددية الثقافية، والحكم الرشيد، والإحتكام الى القانون وسيادته، وحرية الاعلام، وتجريم التمايز العصبوي التقليدي، وتحقيق العدالة الانتقالية، وتوافر هذه المقومات سيقودنا بطبيعة الحال الى الاستقرار المجتمعي المستدام والحقيقي، القائم على قبول وقناعة الأطراف كافة، وهذا النوع من الاستقرار يكون أقوى وأنفذ قدرة على الصمود والتطور، من الاستقرار المجتمعي الوهمي المبني على الضعف والخوف (مصطنع)، الذي يدفع شريحة معينة الى

الرضوخ دون قناعة، اما لخوف من بطش السلطة، او لعدم قدرتها على المواجهة، وبذلك يكون الاستقرار مؤقتاً، ويمكن ان يتعرض للانهيار، عند اول اختبار حقيقي، او نتيجة تغير موازين القوى، لأنه لم يكن مبني على أركان سليمة وصحيحة في فكر ووجدان الافراد والجماعات (عمارة ٢٠١٥، ٣١٧_٣٢١).

يبدو من هذا ان الاستقرار المجتمعي لم يقتصر على مدلول واحد، في جانب واحد فقط، بل إشتمل على عدة مستويات متعددة ومتنوعة، فعلى المستوى السياسي يعني الاستقرار المجتمعي الحد من الصراع، والعمل على فتح قنوات التواصل والحوار بين القوى السياسية المختلفة، وعلى المستوى الاقتصادي، يشير الى التعاون بين الحكومة والمجتمع في كل ما له صلة بالجانب الاقتصادي، وعلى المستوى الثقافي، يشير الى علاقة التعاون والانسجام بين الإثنيات والاديان والقوميات المختلفة في المجتمع الواحد، اما على المستوى الدولي فيشير الى التعاون والاحترام المتبادل بين دول العالم واتفاقها على مبادئ السلام (التويجري ١٩٩٨، ٧٥_٧٨).

واستناداً الى ما تم طرحه اعلاه، يمكن ان نخلص الى ان الاستقرار المجتمعي، ما هو الا حالة من التسامح والوئام والرغبة في العيش المشترك، بنبذ العنف، والتعصب، وتقويض التهميش المتعمد، ووئد الاقصاء والاحادية الممنهجة، واحلال روح التعاون، وترسيخ ثقافة التنوع، وقبول الاخر، ونشر قيم التعايش السلمي، بين مكونات المجتمع المختلفة، دينياً وعرقياً ولغوياً.

المبحث الثاني: آثار المحاصصة الحزبية في السلم المجتمعي العراقي بعد عام ٢٠٠٣

ان للمحاصصة الحزبية بين الاحزاب والقوى السياسية آثار جمة في الاستقرار المجتمعي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، تجسدت تلكم الآثار في بروز الازمات والانسدادات السياسية، بين القوى الحزبية من جهة، فضلاً عن التلويح المستمر بالانفصال عن جسد الدولة من قبل بعض القوى السياسية الاجتماعية جهة اخرى، وعليه سوف يتم البحث هنا، في طبيعة اثار المحاصصة الحزبية في الاستقرار المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، على النحو الأتي:

المطلب الاول: الانسدادات السياسية_المحاصصاتية واثرها على الاستقرار المجتمعي

لا غرو من القول ان الانسدادات السياسية الناجمة عن المحاصصة الحزبية من التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ لحين كتابة هذا البحث متعددة بدرجة كبيرة يصعب حصرها في دراسة واحدة، غير إننا سنُحاول هنا الخوض في أبرز تلكم الانسدادات واعمقها أثر، واشدها خطراً من حيث طبيعتها وكيفية تأثيرها في الاستقرار المجتمعي، كما يأتي:

اولاً: تغليب الولاءات الفرعية وتقهقر الهوية الوطنية

ان اولى أثار_ان لم تكن أخطر تلكم الأثار للمحاصصة الحزبية في الاستقرار المجتمعي تتجسد في انزواء الهويات الفرعية (المذهبية_القومية_القبلية)الى أصولها التقليدية، وركونها الى فروعها الاجتماعية، وتجردها من هويتها الوطنية، لحساب هوياتها الفرعية، مما عمق من أزمة الهوية الوطنية في بنية المجتمع، فمن الواضح للعيان الأثار المترتبة على المحاصصة الحزبية، وما أدته من توطيد وتمهيد في ذات الوقت، لا سيما في السنين التي اعقبت التغيرر، لظهور اشكالية الولاءات المتعددة، الامر الذي فعل فعله، وترك بصمته في الاستقرار المجتمعي، الذي بات مهزوزاً_ركيكاً، قد يتداعى في أية لحظة، استقرار مجتمعي هش لا يمكن مواربته، استقرار مشوش غير مبني على قناعات حقيقية، ولا توافقات متبادلة، بين القوى السياسية (طيب ٢٠١٧، ٢٣٧_٢٤٤).

ونحن هنا لا نوصم الاثنيات_الإطياف الفرعية في المجتمع العراقي بعدم الوطنية، او ما هو في صورها، على العكس من ذلك، فجميع الإنتماءات والمعتقدات محترمة ومُصانة، ونحن على مسافة واحدة من الجميع، فتعدد الولاءات وتمازج الانتماءات، أمر طبيعي ولا يكاد مجتمع في العالم يخلوا من التعدد والتنوع، ونحن لا ننكره البتة، ولكن الإشكالية التي تهدد الاستقرار المجتمعي العراقي، تبرز عندما فضلت_غلبت بعضاً من هذه الاثنيات الفرعية، الولاءات المذهبية_القومية الضيقة على حساب الهوية الوطنية الجامعة(ربيع ٢٠١٥، ٩٢_٩٧)، وهذا الامر بطبيعة الحال، شكل عائقاً جسيماً امام الاستقرار المجتمعي، بالشكل الذي بات يهدد وجوده، وحرياً بنا ان نشير الى ان استمرار تلكم الأزمة (وما زلنا هنا في طور الحديث عن ازمة الهوية الوطنية الجامعة) ومدى تأثيرها على الاستقرار المجتمعي داخل المجتمع العراقي، إنما جاءت في جزء كبير منها انعكاساً للمحاصصة الحزبية بين القوى السياسية من جهة، ونتيجة لبعض السياسات غير الناجعة المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة في التعامل مع هذه الازمة من جهة أخرى (محمد ٢٠١٣، ١٨٤_١٨٦).

إذ كان لاهمال_أبعاد بعض المكونات، من دائرة صنع القرار، ومراكز السلطة، سواء عند أعادة بناء النظام السياسي، في مجلس الحكم الانتقالي، او في اللجنة التأسيسية لكتابة الدستور، أو في إتباع المحاصصة الحزبية، كشكل لتقاسم المناصب السياسية والادارية فيما بعد، رد فعل طبيعي ومتوقع ومبرر ايضاً، في تخندق بعض من تلكم المكونات، وتعميق الشرخ الطولي في بنية الهوية الوطنية مذهبياً وعرقياً، الامر الذي جعل هتيك التعددية سبباً لأضعاف روح الانتماء، وتقويض الشعور بالمواطنة، وبدلاً من ان تشكل الهويات المختلفة، والثقافات المتنوعة رافداً تنهل منه القوى السياسية، لرص النسيج الوطني، وبناء الاستقرار

المجتمعي، صارت عاملاً للتفرقة والتشرذم وتجزئة الكل المتكامل، مما شكل عبئاً اضافياً على الهوية الوطنية، يهدد السلم الداخلي، ويجعله في مهب ريح صرصر، لا تبقي ولا تذر، تكاد تعصف بكيان الدولة والنظام، ولا تقف اثارها العاتية، ولا تهدد تبعاتها الاستقرار المجتمعي فقط، بل تتمدد تلك الاثار وتتوسع تلك التبعات، الى وجود الدولة العراقية أجمع، في حال تفاقمها واستمراها بهذه الوتيرة، من دون إيجاد حلول ومعالجات ناجعة آنية ومستقبلية (محمد ٢٠١٢، ٨_١١).

ثانياً: ضعف المشاركة وتقويض الاندماج الوطني

في الوقت الذي تؤثر فيه المحاصصة الحزبية في الهوية الوطنية من جانب، فهي تؤثر بالمشاركة السياسية، وتضعضع الاندماج الوطني، الذي يهدد بطبيعة الحال الاستقرار المجتمعي، بين مكونات المجتمع من جانب اخر، إذ نشأت هذه المشكلات كرد فعل لعجز النظام_النخبة السياسية، من إعادة رسم التفاعلات السياسية بين القوى الاجتماعية السياسية المتعددة من احزاب وجماعات مصالح بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣، على الرغم من إعتماد المحاصصة الحزبية كأسلوب لمماسة السلطة السياسية، الامر الذي يؤشر إزدياد المطالب الشعبية، مقابل ضعف الحراك السياسي للنظام_النخبة السياسية في إستيعاب تلكم المطالب، وتمثيلها، والتعبير عن مكنوناتها سياسياً، إذ إن أثار المحاصصة الحزبية جاورت الصواب، ولم تتمكن من خلق دوافع واتجاهات متكاملة، ومؤحدة في البيئة المجتمعية ترسخ الاستقرار المجتمعي، ليشعر فيها الفرد أنه منتمي للكل المتكامل، وجزء أصيل منه، ولما كان الافراد مختلفين في قدراتهم وميولهم وتوجهاتهم، فأنه سرعان ما إقيمت حدود بينهم بسبب تلك المحاصصة الحزبية، التي كانت مردوداتها عكسية، ولم تعمل على حمايتهم، مما ولد كيانات وأنساق مبعثرة، غير متجانسة في كل منسجم ومتناسق للوصول الى اهدافها المنشودة بإحلال الاستقرار الإجتماعي (ناصر ٢٠١٤، ٢٣٠_٢٣٢).

إننا هنا في آتون لعبة خطرة وعالية الكلفة، إذ ان تبعات ضعف المشاركة والاندماج الوطني على الاستقرار المجتمعي لم تقتصر على المصالح المادية للإثنيات الفرعية والجماعات التقليدية (المذهبية_القومية) فقط، بل تمددت الى تنظيم الحياة الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتلك الجماعات أيضاً، إذا ما عرفنا ان المؤسسات_النظام السياسي يقوم بوضع الخطط والآليات المناسبة لذلك الاستقرار، والتي في مقدمتها التقييد_الالتزام بالآليات الديمقراطية الدستورية التي تكفل الحوار المتبادل، والاختلاف الصحي في الآراء بين الاحزاب السياسية والقوى الاجتماعية داخل المجتمع العراقي، فمن شأن ذلك ان يحقق حالة من الانسجام والتكامل والتوحيد في الرؤى والاهداف والآليات، التي تنعكس بدورها ايجابياً على حالة الاستقرار المجتمعي، الامر الذي لم يتحقق في النموذج العراقي من المحاصصة الحزبية، التي

تركت بالغ اثارها الخامدة، وانعكست بشكل سلبي على الاستقرار المجتمعي، بالرغم من اعتماد المحاصصة الحزبية في الجانب السياسي، والتي كان من المفترض ان تبقى في هذا الجانب، غير ان بعض النخب الحزبية، جرت تلكم المحاصصة من الجانب السياسي الى الجانب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لمكوناتها وجماعاتها التقليدية، مما إنعكس على واقع الاستقرار المجتمعي أيما إنعكاس، إذ شهدت السنوات التي أعقبت تشكيل الحكومة الدستورية الاولى (٢٠٠٦_٢٠٠١٠)، كل اشكال العنف والارهاب، بالشكل الذي لم تشهد له البلاد مثيلاً من قبل، الأمر الذي يؤشر حجم التأثير الذي أدته المحاصصة الحزبية بين القوى والاحزاب السياسية العراقية في تقويض جزء ليس بقليل من الاستقرار المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (كاظم ٢٠٢٠، ٩٣_٩٧).

المطلب الثاني: التلويح بالانفصال والتوزيع غير العادل للثروات واثر على الاستقرار المجتمعي

لا غرو من القول بأن المحاصصة الحزبية، أفضت بشكل مباشر وغير المباشر الى نتائج مغايرة لتلك الاهداف المنشودة، والنوايا المبتغاة منها، عند إعتمادها كشكل لممارسة السلطة، لاسيما فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار المجتمعي ، فالتلويح المستمر من قبل بعض القوى السياسية بالإنفصال عن الحكومة المركزية، وتصاعد دعاوى تشكيل الأقاليم (على أسُس مذهبية قومية)، ما هي في حقيقتها، إلا إنعكاس طبيعي ومبرر للتطبيق غير السليم للمحاصصة الحزبية، وعليه سنبين هنا بشيء من الإيجاز فحوى ومألات وأثر ذلك في الاستقرار المجتمعي، كما يأتي:

اولاً: التلويح بالانفصال (تأرجح الوحدة الوطنية)

لم تتوقف اثار المحاصة الحزبية بين القوى السياسية على المناصب الادارية والسياسية، في النظام السياسي ومؤسساته فقط، بل امتدت تبعاتها حتى طالت بنية المجتمع العراقي، أفراداً وجماعات، فكراً وسلوكاً الى حد كبير، مما أنعكس على تصاعد دعاوى تشكيل الاقاليم على أسُس طائفية وعرقية، بوتيرة متعاقبة، وبدرجة خطيرة، تهدد التماسك الاجتماعي، من قبل بعض القوى والاحزاب والشخصيات السياسية، إذ طفت على السطح دعاوي تشكل اقليم الجنوب الذي يشمل محافظات جنوب العراق (البصرة، ذي قار، ميسان) وتم بالفعل إجراء عدة اجتماعات وندوات من قبل المسؤولين والمثقفين في المحافظات السابقة بمعية القاضي (وائل عبد اللطيف) محافظ البصرة حينذاك، الذي ما انفكَ عن التبشير بإقامة اقليم منفرد في البصرة فيما بعد (حكمت ٢٠١٥، ١١٥).

كذلك تصاعدت دعاوى أنشاء حكومة الحكم الذاتي في جنوب العراق الموحد، من قبل وجهاء وشيوخ العشائر في محافظات (البصرة، ذي قار، ميسان، القادسية، المثنى)، واعقبتها دعاوى تشكيل اقليم سومر بين (ذي قار والمثنى) بسبب قربهم الجغرافي وتماثلهم الثقافي والاجتماعي، ومن ثم التلويح بالانفصال وتأسيس اقليم الوسط والجنوب، الذي يشتمل على محافظات الجنوب والوسط، فضلاً عن العاصمة بغداد، وقابل ذلك بشكل موازي ارتفاع وتيرة المطالبة بإنشاء الاقليم الغربي_السني من محافظات نينوى وصلاح الدين والانبار (رضا ٢٠١٦، ١١١_١١٣).

وبرزت بجانب دعاوى الشيعة في الوسط والجنوب، والسنة في الشمال والغرب، جماعات عرقية واثنية أخرى تطالب بالاستقلال تارة، والحكم الذاتي تارة، وتشكيل اقليم خاص بها تارة اخرى، مثل الاشوريين والمسيحيين، الذين طالبوا بالانفصال، وتشكيل اقليم اشوري في سهل نينوى، وسائر أماكن تواجد الاشوريين والمسيحيين، بحجة ان تعدادهم يتجاوز المليون واربعمئة الف، فضلاً عن تصاعد دعاوهم بحق العودة للمهاجرين المسيحيين الى مناطق سكناهم (ربيع ٢٠١٣، ١٩٦_١٩٧).

كل شيء يحملنا الى الاعتقاد بأن تصاعد موجة المطالبة بالانفصال من جهة، والتلويح بتشكيل الاقاليم الشيعية والسنية والمسيحية من جهة اخرى، كان الإنعكاس الابرز، والاثر الاكبر للتطبيق غير السليم للمحاصصة الحزبية، التي غرست تلكم الافكار الانفصالية في فكر_وجدان بعض القوى والاحزاب السياسية والمكونات الاجتماعية، وتركت اثارها في الاستقرار المجتمعي، الذي اضحى مهزوزاً في ظل هذه الدعاوي، التي تهدد استقرار المجتمع العراقي، وعلى الرغم من أننا نجازف بالسقوط في التكرار، إلا أننا نرى أنه من المفيد التذكير بأن تجيير واستعمال المحاصصة الحزبية من قبل بعض القوى والاحزاب السياسية، بما يتماهى واهدافها الحزبية والمكوناتية، لم تكتف بالمناصب الادارية والسياسية، ولم يكفيها أدلجة المؤسسات السياسية والدستورية، وانما تبعاتها ذلك التجيير إمتدت الى تهديد الاستقرار المجتمعي، وتثبيط الوحدة الوطنية، التي باتت متأرجحة بين الانتماء المذهبي والعرقي والانتماء الوطني العراقوي (فياض ٢٠٠٨، ١٠_١١).

ثانياً: التوزيع غير العادل للثروات الطبيعية (تسييس الموارد)

ان لجوء بعض الاحزاب والقوى السياسية الحاكمة في توزيع الموارد والثروات الطبيعية للبلاد، وفقاً لمبدأ المحاصصة الحزبية، واحدة من أخطر القرارات، التي هددت وما زالت تهدد الاستقرار المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، لما تمخض عنها من أثار جسيمة، قوضت بدرجة ليست بقليلة العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم، فمنذ السنين الاولى للتغيير السياسي، لحين اللحظة، لم يتوصل الطرفان في كثير من القضايا السياسية، والتشريعات القانونية والاقتصادية، الى حلول

وسطية، ولم يتفق الاخيران على صيغة مشتركة للتعامل فيما بينهما، إذ ما زالت العشوائية في القرارات، والغموض في السياسات يسود العلاقة بينهما، وهذه الواقع أدى بطبيعة الحال الى عرقلة وتعقيد الجهود المبذولة لتوطيد العلاقة بين الحكومة الاتحادية والمحافظات والاقليم من جهة، واحلال وتطبيق التوزيع العادل للموارد والثروات الطبيعية بين الاطراف السابقة من جهة اخرى (فياض ٩_١٠).

وربما كان من ظاهر الفظاعة الاعتقاد بأن الحرص الذي بذله المشرع العراقي في تثبيت نص المادة (١١١) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ التي نصت على ان: "النفط والغاز ملك للشعب العراقي"(الدستور العراقي ٢٠٠٥)، وكذلك المادة (١١٢) التي نصت على ان: "تقوم الحكومة الاتحادية بأدارة النفط والغاز المستخرجين من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد، مع تحديد حصة محددة للأقاليم المتضررة والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية للمناطق المتخلفة من البلاد.....على ان تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق اعلى منفعة للشعل العراقي"(الدستور العراقي ٢٠٠٥)، قد يؤدي الى تعزيز الاستقرار المجتمعي بصورة سهلة ويسيرة دونما عوائق، إلا أن تضمين عبارة (في كل الاقاليم والمحافظات) في المادة (١١١)، وعبارة (توزيع الثروات بما يتناسب مع التوزيع السكاني)، وعبارة (ادارة النفط والغاز من قبل الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات المنتجة برسم السياسات الاستراتيجية لتطويرهما) في المادة (١١٢) تحت تأثير المحاصصة الحزبية، خلق التباس وغموض أحاط بهاتين المادتين، مما جعلهما محل خلاف عند تطبيقها وفي تفسيرها.

فليس واضحاً ان كانت منافع ومردودات هذه الموارد توزع بالتساوي بين جميع العراقيين في المحافظات والاقاليم كافة، أم يتم تقاسمها بين الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم على أساس التوزيع السكاني، الأمر الذي تركها عُرضة للإجتهادات الحزبية والمصالح والاهداف السياسية، الذي حولتها من مادة دستورية، كان الهدف منها التوزيع العادل للموارد والثروات، الى مثار خلاف، وشد وجذب بين القوى السياسية، التي ما لبثت ان تتفرد في توزيع تلكم الموارد، وتستأثر ببعض المردودات المالية للنفط والغاز لنفسها، على حساب المكونات الاخرى، وبعض الاحزاب سعت الى إغتنام اكبر قدر من الموارد لطائفتها او قوميتها على حساب الاخر، الامر الذي هدد، وما زال يهدد بشكل صريح الاستقرار المجتمعي،، في حال إستمرار العمل بهذا الاسلوب المتعكز على المحاصصة الحزبية، والتوزيع غير العادل للموارد، إذ ان تسييس وقومنة ومذهبة عملية توزيع الموارد لا يهدد العلاقية بين المركز والاقاليم، ولا يزعزع أسس العدالة

الاجتماعية فقط، وانما قد يؤدي استمرار العمل بهذا النهج غير العادل في التوزيع، الى تأزيم ولا نغالي ان قلنا تقويض وتثبيط الاستقرار المجتمعي، لتنمية الشعور بعدم العدالة، والتمييز المتعمد بين المواطنين، وشعور جزء كبير منهم بأنهم مواطنين درجة ثانية (مرزوك ٢٠٢٢، ٢٢٣_٢٢٤).

المبحث ثالث: آليات وسبل النهوض بالسلم المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

من الصعوبة بمكان تقديم آليات وقواعد محددة يمكن إتباعها للنهوض بواقع الاستقرار المجتمعي في العراق، ومن العسير أيضاً ان نأخذ_نطبق آليات او برامج اتبعتها دول ومجتمعات اخرى، وان كانت هذه النماذج ناجحة وحققت اهدافها، لخصوصية كل مجتمع عن الاخر، واختلافه قيمه وعاداتها ومنظومته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فما هو ناجح في مجتمع ما، يمكن ان يكون ذو مردودات عكسية، ونتائج سلبية في مجتمع اخرى، ونظراً لخصوصية المجتمع العراقي، سنتناول في هذا المبحث، أبرز الآليات وسبل النهوض التي تتلاءم وطبيعة هذا المجتمع المتعدد_المتنوع مع التركيز على آليات محددة، بأتباعها، ستسهم الى حد ما في النهوض بواقع الاستقرار المجتمعي، لا لتفضيلها على ما سواها من الآليات، فجميع الاليات مهمة ولازمة في أحيان كثيرة، ويكمل بعضها بعضاً، انما لحاجة المجتمع_النظام العراقي اليها قبل غيرها من الاليات، فالأخيرة بمثابة الركائز التي تستند عليها الآليات الاخرى، إذا ما أردنا إحلال الاستقرار المجتمعي لكون هذه الآليات تعالج الأثار والتبعات التي خلفتها المحاصصة الحزبية، وعليه سوف يتم البحث هنا في أبرز هذه الآليات وسبل النهوض، على النحو الأتي:

المطلب الاول: تعزيز الحوار الوطني وتعديل القانون الانتخابي

إن تعديل القانون الانتخابي وتعزيز الحوار الوطني، من أهم الدعامات التي تفضي الى تحقيق السلم المجتمعي، إذ أن إحلال لغة الحوار والتعايش السلمي بين المكونات، وتثبيت_تشريع قانون انتخابي عادل، يلبي طموحات الناخبين، ويراعي التنوع الاثني المذهبي القومي، يؤدي بطبيعة الحال، الى ترسيخ الاستقرار المجتمعي المستدام، وتوطيد دعائمه وركائزه في فكر وسلوك الافراد والجماعات، وهو ما سيتم البحث فيه هنا، على النحو الاتي:

اولاً: تعزيز الحوار الوطني

أن تعزيز الحوار الوطني بين مكونات المجتمع العراقي والنظام والعملية السياسية حاجة عراقية ملحة، تُقرب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين، وتردم الهوة بين الاحزاب والقوى السياسية، التي إنعكست صراعاتها ونزاعاتها بسبب الفهم الخاطئ والممارسة المجاورة لكنه وفحوى المحاصصة بين المكونات، بعِدها

أسلوباً للظفر بالمكاسب والمناصب السياسية والادارية، فإحلال وترسيخ ثقافة الحوار الوطني المستدام، وانخراط القوى السياسية والمكونات الاجتماعية والمشاركة في العملية السياسية يوفر بطبيعة الحال شرعية للنظام السياسي، ويدعمه بالقوة الشعبية_القانونية لبسط سلطته وتثبيت نفوذه وشرعته على ارجاء النظام ومؤسساته كافة (عمير ٢٠١١، ١٤٢_١٤٨).

فلست أرى كيف لا نتلقى بالترحاب كُلَ مجهود يسعى لإحلال الاستقرار المجتمعي العراقي، لاسيما وان ترسيخ الحوار الوطني، وتعزيز ثقافة التقبل، والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي من جهة، وبين القوى والاحزاب السياسية من جهة اخرى، هو الخطوة الاولى التي تمهد الطريق، للتماثل والانسجام الاجتماعي، والانصهار الثقافي بين الاحزاب السياسية والقوى الاجتماعية، لبناء المؤسسات السياسية الفاعلة التي تلبي مطالب الافراد والجماعات والقوى السياسية والاجتماعية على حدً سواء، بدون تمايز او انزواء وانحياز لطرف على حساب اخر، ومن دون اللجوء الى الاحتجاجات، والتظاهرات، والعنف، إذ يديم الحوار الوطني قنوات الاتصال بين النظام والمجتمع، ويدعم مخرجاته، بتبني سياسات وبرامج وطنية جامعة، وتكرس مصالح المكونات الاجتماعية الدينية_القومية كافة، وتراعي احتياجاتها ومطالبها، مما يؤدي الى ترسيخ الإحساس بالمساواة والعدالة، في نفوس الافراد والجماعات، واشعارهم ان ارادتهم محترمة، ورغباتهم مصانة، من قبل النظام ومؤسساته مما يفضِ لتوطيد الاستقرار المجتمعي الحقيقي (سلمان ٢٠٢٣، ١٧٤_١٧٩).

ليتبين لنا في النهاية أهمية الدور الذي يؤديه الحوار الوطني، في إذابة جبال الجليد بين المكونات الاجتماعية، وتحطيم أصنام النزاعات والصراعات الطائفية والقومية بين اطياف المجتمع، فالحوار الوطني بين القوى السياسية والاجتماعية، له أهمية ليست بقليلة، ومردودات ايجابية جليلة على النظام والمجتمع ، لاسيما وان المجتمع العراقي قد أنتقل من الركب الشمولي الديكتاتوري الى ركب الدول الديمقراطية التعددية، وأن افضل الوسائل لترسيخ الاستقرار المجتمعي وتوطيد ركائزه في بنية وفكر الافراد والجماعات، هو الحوار الوطني المشترك، كما إن حتمية تغير طبيعة العلاقات بين القوى السياسية والاجتماعية المتنافسة، بغية الوصول الى هامش من الحوار والتقبل والتعايش السلمي بين هذه القوى، والركون_اللجوء الى نوع جديد من العلاقات بين الافراد_الجماعات والنظام ومؤسساته، قائمة على احترام القانون، وحماية حقوق الافراد وحرياتهم، سوف يكون عاملاً مساهماً في الحفاظ على الاستقرار المجتمعي واستدامته (زامل، صالح ٢٠١٦، ٢٤٣_٢٤٩)،(كاظم، ٧٣).

ثانياً: تعديل القانون الانتخابي (اصلاح المنظومة الانتخابية)

أن سن قانون انتخابي يُلبي طموحات المواطنين السياسية، ويضمُن مشاركتهم العادلة في العملية الانتخابية، وإختيار ممثليهم في مراكز صنع القرار، ينقذ لا محال الاستقرار المجتمعي من الورطة التي أحاقت به، ويعزز شعور الافراد بحريتهم السياسية، وحقوقهم الدستورية، وينمي ثقتهم بأن مشاركتهم واصواتهم محفوظة، وذات أثر في بنية النظام، والعملية السياسية، ومن جهة اخرى، قد يؤدي تشريع قانون انتخابي غير ملاءم للبيئة الاجتماعية والسياسية، ولا يعبر عن حاجات الافراد والجماعات، ويتنافى مع رغباتهم وتطلعاتهم، الى عواقب وخيمة تهدد شرعية النظام، والعملية السياسية قاطبة، لأن القانون الانتخابي غير العادل، من شأنه أن يَحث الخاسرين في الانتخابات، على العمل خارج اطار المؤسسات الدستورية، واللجوء الى الطرائق غير السلمية_العنيفة لتحقيق أهدافهم السياسية، الامر الذي يهدد الاستقرار المجتمعي الداخلي، الذي قد يفقد بطبيعة الحال تماسكه، في ظل تلكم الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي الناجم عن عدم الرضا عن المنظومة الانتخابية (الجابري ٢٠١٨، ٨_١١).

وبقدر تعلق الامر بالقانون الانتخابي العراقي، فأن الأخير ما أنفك يشهد تغيرات عدة، وتقلبات جمة، وتأرجحاً بين شداً تارة، وجذباً تارةً أخرى، كل هذه التغيرات كان لها مردودات سلبية على الاستقرار المجتمعي، وتركت اثارها في عدم السلم الاجتماعي، وأسهمت بشكل او بأخر في تأزيم الاستقرار المجتمعي، منذ تشريع قانون الدائرة الانتخابية الواحدة رقم (٢٦) لعام ٢٠٠٤، الذي أعتمد القائمة المغلقة في اختيار المرشحين، والذي عد العراق كله دائرة انتخابية واحدة، ولجأ الى نظام التمثيل النسبي في توزيع المقاعد، ومن ثم قانون الانتخابات رقم (٢٦) لعام ٢٠٠٩، الذي أستبدل القائمة المغلقة بالقائمة المفتوحة(كاظم ٧٤_٧٧)، ومن بعده قانون الانتخابات رقم (٤٥) لعام ٢٠١٣ المعدل(الوقائع العراقية ٢٠١٣، العدد ٤٣٠٠)، والذي ألغى القاسم الانتخابي المعتمد في الانتخابات التي سبقته، وأقر للمرة الاولى نظام التصويت الالكترونية في انتخابات عام ٢٠١٨، واعتمد طريقة (سانت ليغو) بعد ادخال بعض التعديلات عليه(الوقائع العراقية ٢٠١٨، العدد ٤٤١٨)، ومن ثم قانون الانتخابات رقم (٩) لعام ٢٠٢٠ او ما يعرف بقانون الدوائر المتعددة الذي قسم المحافظة العراقية الى (٨٣) دائرة انتخابية (الوقائع العراقية ٢٠٢٠، العدد ٤٦٠٣).

فلا يمكن التغافل عن ما لهذا التغيير المستمر، في قانون الانتخابات العراقي بصورة متعاقبة، وبوتيرة متزايدة من قبل بعض النخب والاحزاب السياسية، حماية لمصالحها الضيقة، وضماناً لاستمرار العمل غير السليم للمحاصصة الحزبية، قبل كل انتخابات برلمانية، من تبعات سلبية ومردودات إنعكاسية على الاستقرار المجتمعي العراقي، الذي بات يهدد إستقلال المفوضية العليا للانتخابات، ويقوض في حال استمراره عملها،

في ادارة العلمية الانتخابية، لخدمة فئة ما على حساب أخرى، ويشتت الافراد والجماعات في التعبير عن توجهاتهم الاجتماعية، ويثبط الاليات الديمقراطية_السلمية في الافصاح عن انتماءاتهم وميولهم السياسية (حسين، محمد ٢٠٢٣، ٢٥٩_٢٦٥)، فضلاً عن ان غالبية القوانين الانتخابية التي تم تشريعها منذ التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ لحين اللحظة، لم تلبي طموحات جميع المواطنين بشكل كامل_حقيقي، ولم تحاكي غالبية توجهاتهم السياسية والاجتماعية الوسطية، بقدر ما لبت رغبات بعض النخب الحزبية والقوى السياسية التي شرعتها، وحمت مصالحها الضيقة، على حساب المصلحة الوطنية العليا، الامر الذي شهدناه كثيراً في النظام_العملية السياسية العراقية لمرات عدة، فعقب كل انتخابات برلمانية تدخل القوى السياسية_الحزبية، في مخاضات عسيرة لتشكيل الحكومة، وأزمات مترادفة لاقتسام المناصب السياسية والادارية، مما يفضي بطبيعة الحال الى توترات اجتماعية خطيرة، تهدد الاستقرار المجتمعي، وتزعزع السلم الداخلي للمجتمع العراقي (مصطفى ٢٠٢٣، ١٩٨_٢٠٥).

إننا ازاء علاقة ذات إشكالية معقدة وشائكة، لا سيما وان تعديل القانون الانتخابي، وإصلاح المنظومة القانونية التي تدير العملية الانتخابية في النظام السياسي العراقي بالغ الاثر في تعزيز الاستقرار السياسي ومن ثم الاجتماعي، وارساء أسس التداول السلمي للسلطة، التي ستنعكس بطبيعة الحال، على تعزيز الاستقرار والسلم المجتمعي واستدامته، إذ ان الاستقرار السياسي والاجتماعي، شديد الصلة بالقانون الانتخابي، لما للثاني من مردودات على كليهما (أي الاستقرار السياسي والاجتماعي) (عزيز، عبد الله، ٢٠٢٣، ٩٩_١١٠)، فعند ملاحظة نسب المشاركة السياسية للناخبين منذ أول انتخابات جرت في العراق عام ٢٠٠٥ ولحين انتخابات عام ٢٠٢١ نجدها في انحدار مستمر، وفي تراجع خطير، ففي انتخابات عام ٢٠٠٥ كانت نسبة المشاركة (٧٨%) من مجموع الناخبين، وهي نسبة مرتفعة وممتازة، وفي انتخابات عام ٢٠١٠ تراجعت نسبة المشاركة الى (٦٢.٢%)، وفي انتخابات عام ٢٠١٤ تراجعت بنسبة طفيفة وصلت الى (٦٠%) وفي عام ٢٠١٨ كانت نسبة المشاركة في الانتخابات (٤٤.٥%) وهي نسبة منخفضة، وصولاً للانتخابات البرلمانية الاخيرة عام ٢٠٢١ والتي كانت نسبة المشاركة فيها (٤٢.١٦%) (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات https://ihec.iq/)، فهذا التراجع المتعاقب في نسب المشاركة السياسية، ذو مردودات خطيرة على الاستقرار المجتمعي للفئات الاجتماعية والمواطنين الذين فقدوا الثقة بالنظام الانتخابي، والنظام السياسي والعملية السياسية بشكل عام، مما قد يضطرهم الى اللجوء الى الوسائل غير السلمية (الاحتجاجات_التظاهرات العنيفة) في التعبير عن سخطهم وامتعاضهم، وما قد ينتج عنه اضطرابات وتوترات

ونزاعات اجتماعية بين فئات المجتمع من جهة، وبين تلك الفئات والنظام السياسي من جهة اخرى (نصر الدين، شيت، عواد ٢٠١٨، ٢٢٤_٢٢٧).

فتشريع (أو إصلاح_تعديل كحد أدنى) قانون انتخابات عراقي جديد، يلبي طموحات المواطنين، ويعبر عن توجهاتهم وآمالهم، ويحاكي ميول الفئات الاجتماعية (الدينية_العرقية) كافة في المجتمع، ولا يلجأ الى الانتماءات الفرعية الضيقة (المذهبية_القومية) كأساس في التقسيمات الادارية، للدوائر الانتخابية، وتوزيع المقاعد واحتساب الاصوات الانتخابية، ويعتمد المعايير الوطنية_العراقوية الجامعة، القائمة على أساس الاحتياجات الوطنية، لا الحزبية_السياسية، في ادارة العملية الانتخابية وتحريك مفاصلها، سيُسهم في إستيعاب القوى الاجتماعية السياسية، وتدعيم مشاركتها في، النظام_العملية السياسية، الامر الذي يفضي بالنهاية الى الاستقرار السياسي والاجتماعي بتمثيل مكونات المجتمع العراقي تمثيلاً عادلاً، يمنح فرص متساوية للمتنافسين من الاحزاب السياسية الكبيرة والصغيرة، ولا يقونن أفضلية للأحزاب الكبيرة على حساب الاحزاب الصغيرة، كما في القوانين السابقة الذكر، مما يسهم في تعزيز الاستقرار المجتمعي واستدامته وتنميته، في المجتمع العراقي (الزبيدي ٢٠١٧، ٦٨_٧٢)، (عزيز، عبد الله، ٩٩_١١٠).

المطلب الثاني: تثبيت دعامات دولة المواطنة

إن علاقة الاستقرار المجتمعي بدولة المواطنة علاقة وثيقة، ترابطية_شرطية في كثير من جوانبها، فلا يمكن تحقيق الاول، إلا في ضوء_كنف الثانية، ومن أجل الوصول الى الاستقرار المجتمعي المستدام في المجتمع العراقي، لابد قبل ذلك، تثبيت دعامات دولة المواطنة، وتوطيد ركائزها الأساس، ونحن هنا لا ندعي عدم وجدها، أو ننكرها البتة، على العكس من ذلك، فالنظام السياسي العراقي نظام ديمقراطي تعددي، يكفل الحقوق والحريات لمواطنيه كافة، بموجب الدستور الذي صوت عليه الشعب العراقي، لكن ما نرمي اليه هنا هو إصلاح تلك الدعامات والركائز، وتهذيبها، واعادة تشكيلها، وتوجيهها بما يتلاءم_يتماهي وشبيهاتها في الدول عريقة الديمقراطية، الامر الذي يسهم في ترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي، الذي يفضي بدوره الى تعزيز الاستقرار المجتمعي المستدام، وهو ما سيتم البحث فيه هنا، للوقوف على أبرز الأسُس والركائز التي تحتاج دولة المواطنة الى إصلاحها والنظر فيها، من أجل تثبيت دعاماتها، لتعزيز الاستقرار المجتمعي، على النحو الأتي:

اولاً: الدستور (تعديل_ وإلتزام)

إن أولى الآليات واعمقها تأثيراً في بناء الاستقرار المجتمعي، لابد ان تبدأ بتعديل الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، الذي كتب على عجالة، تحت ضغط قوى خارجية، بدستور متفق عليه من الشعب العراقي، او

غالبيته كحد أدنى، دستور يُبنى على أسُس وطنية عراقية جامعة، تشارك فيه أطياف المجتمع كافة، بمشورة شخصيات فكرية وسياسية واجتماعية ودينية وثقافية وقانونية مختصة، بعيداً عن الانزواءات الحزبية والسياسية والاجتماعية التقليدية، فضلاً عن الالتزام بهذا الدستور من قبل القوى السياسية والاجتماعية، وما نقصد هنا، بالالتزام بالنصوص الدستورية (ونحن لا ندعي انها لم تكن مطبقة من قبل)، وإنما مقصدنا تطبيقها على أرض الوقع، ونقلها إلى حيز التنفيذ، دفعة واحدة، دون إنتقائية، أو جر لبعض هتيك النصوص وإهمال بعضها، وتفسيرها بما يتماهى مع المصالح السياسية والتوجهات الحزبية، والإحتكام الى الحقوق والحريات والواجبات الواردة فيه، بِعَدِها البوصلة الموجهة لمجمل النشاطات_التفاعلات في العملية السياسية، والمحركة للنظام ومؤسساته كافة، فضلاً عن ان الالتزام بالدستور، يضمن تواجد طرفاً محايداً في تسوية النزاعات السياسية بموجب القانون، وفض الاختلافات القانونية بين المتخاصمين والفرقاء، ويكفل الحيادية في تنازع الاختصاصات بين الاقليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم والحكومة الاتحادية (وهذا امر دائم الحدوث)، الأمر الذي يفضي الى تعزيز الروح الوطنية الجامعة، والاستقرار السياسي والوئام الاجتماعي، مما يسهم في بناء الاستقرار المجتمعي الحقيقي والمستدام في المجتمع العراقي (جواد ٢٠١٤، ١٢٢_١٢٣)

ثانياً: اصلاح النظام السياسي (عبور المحاصصة الحزبية)

إن إصلاح النظام السياسي، وبناء نظام على قدر عال من الحيوية، يتمتع بحد ادنى من المرونة، في إستيعاب القوى الاجتماعية والسياسية من جهة، واحتواء تلك القوى بحيادية بموجب القانون، فضلاً عن ادارة مكوناته ومؤسساته بالمعايير الوطنية، واشاعة روح الحوار الوطني من جهة اخرى، يُعد اللبنة الأساس في بناء الاستقرار المجتمعي العراقي (مولود ٢٠٢٠، ١٩٦_١٩٩)، الذي بات يواجه تحدياً كبيراً وخطيراً، (في ظل الفهم والتطبيق الخاطئ للمحاصصة الحزبية) لإيجاد اطار، سياسي ووطني يستوعب المكونات الاجتماعية والقوى السياسية المختلفة، الأمر الذي يقودنا الى ضرورة اصلاح النظام السياسي واعادة بناء نظام سياسي يلتزم بالآليات الديمقراطية، القائمة على أساس الاغلبية السياسية والاقلية السياسية (حكومة + معارضة)، ويتجاوز مبدأ الحكومات التوافقية والمحاصصة الحزبية، وتقاسم المناصب السياسية والادارية (حافظ ٢٠١٧، ٥٠٧_٥٣٨)، وهذه العملية بطبيعة الحال ليست بالعملية اليسيرة، لاسيما وان التهميش والإبعاد الممنهج، الذي تعرض له الشعب العراقي في النظام السابق، والمحاصصة الحزبية والاستقطاب لبعض المكونات بعد عام ٢٠٠٣ قد أيقظت الولاءات الفرعية، وسعرت التوترات الهوياتية، وأخرجت الانتماءات التقليدية الى واضحة النهار(البغدادي ٢٠١١، ٩٩_١٠١)، وعليه فأن الحفاظ على الوئام الاجتماعي، وتحقيق الاستقرار المجتمعي بحاجة ماسة الى بناء نظام سياسي مرن وحيوي، قادر على توظيف

التنوع الاجتماعي والاختلاف السياسي بين مكونات المجتمع لبناء الدولة الأمة، وتوطيد دعائم دولة المواطنة الحقة، بإزالة مسببات التوتر_التشتت، وإحلال الهوية الوطنية العراقية، محل الهويات الضيقة الدينية والقومية، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، وتمثيل اطياف المجتمع العراقي كافة، دونما تحييز او انزواء لهوية على احساب اخرى، بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وترسيخ الاستقرار المجتمعي الحقيقي القائم على قناعات متراكمة محمية بموجب النظام والقانون (عبد الحسين ٢٠٢٢، ١٠٥_١١٢).

ثالثاً: عدالة التوزيع (للموارد والثروات)

عدالة التوزيع المرادة هنا، تتجسد في المساواة بين المواطنين في توزيع الموارد والثروات الطبيعية، وتوزيعهاً توزيعاً عادلاً، دون تمييز بين مكونات المجتمع، أو تحييز للإنتماءات العرقية، والهويات المذهبية، من خلال تشريع قوانين تكفل التوزيع العادل، وتضمن المساواة بين أبناء الشعب العراقي كافة، بما يقونن عدم تمركز الثروات الطبيعية والعوائد المالية، بيد فئة او جهة معينة على حساب فئة أو جهة أخرى، فلا تفاوت طبقي متعمد، ولا إحتكار ممنهج للثروات، فالتوزيع العادل للعوائد المالية المتأتية من تصدير النفط وغيرها، يُعد الضامن الاكبر لتحويل الثروات الطبيعية النفطية الى عامل وحدة واستقرار سياسي واجتماعي في المجتمع العراقي، الامر الذي يثبت ويعزز دعامات الاستقرار المجتمعي في المجتمع العراقي(سلمان ١٧٩_١٨٦)،(مرزوك، ٢٢٣_٢٢٤).

رابعاً: تعزيز المشاركة السياسية

فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، فهي على علاقة وثقة الصلة بالاستقرار المجتمعي، ذلك لأن تعزيز الثانية بحاجة الى توسيع_تطوير_تنمية الاولى، لأنها (اي المشاركة السياسية) من تضطلع بمهمة توسيع القواعد الاجتماعية، وحماية حقوق الافراد السياسية، وطمأنتهم بان ارادتهم محترمة وكلمتهم مسموعة من مراكز صناعة القرار والنخب الحاكمة، وانهم مصدر الشرعية للنظام السياسي، فتوسيع المشاركة السياسية لتشمل الأفراد والجماعات والاحزاب والقوى السياسية كافة، الامر الذي يضمن بطبيعة الحال، توافر إستقرار سياسياً واجتماعياً، فالمشاركة تأخذ على عاتقها ترسيخ وتثبيت السلم والاستقرار المجتمعي، وتعزيز هذه الحالة من الاستقرار واستدامتها واستمرارها وعدم تقويضها، فضلاً عن ان تنمية المشاركة الحقيقية، وايجاد آليات فاعلة لتدعيم المشاركة السياسية، وصناعة القرار ومراقبته وتنفذه وتقويمه، من الآليات الجوهرية التي تسهم في توطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي، مما يسهم بدوره في تعزيز الاستقرار المجتمعي الحقيقي بين افراد المجتمع العراقي(اسعد، سلمان ٢٠٢٢، ٧_١٦)،(جواد ١٢٠_١٢١).

- **الخاتمة والاستنتاجات:**

في ختام هذا الدراسة، وبعد الخوض في خضم المتغيرات موضع البحث يسعنا القول، أن المحاصصة الحزبية التي إعتمدتها وجيرتها بعض القوى السياسية، لإقتسام المناصب السياسية، وكمعيار للتفاضل في تسنم الوظائف الادارية، وادارة مؤسسات النظام وأجهزته كافة، شكلت تحدياً اجتماعياً وسياسياً، أحال، بل أسهم بدرجة ليست بقليلة، في زعزعة الاستقرار المجتمعي، وحلحلة النسيج الاجتماعي للمكونات والاطياف المشكلة للبنية الاجتماعية العراقية، فالمحاصصة المراد منها إستيعاب الفرقاء السياسيين، واشراك مكونات المجتمع، وألوانه المختلفة الدينية والعرقية في السلطة، لتعميق الوحدة الوطنية، وإعلاء الهوية العراقية الجامعة، والمتقبلة للتنوع الاجتماعي والتعدد الاثني، للوصول إلى الاستقرار المجتمعي المستدام_الحقيقي، أفضت الى نتائج مغايرة لتلك الاهداف الموضوعة لها، وانتهت الى انزواءات فرعية مذهبية_عرقية، وعدم واستقرار اجتماعي حقيقي، وتجدر الاشارة هنا الى إننا رغم ذلك، لا ننفي توافر الاستقرار الإجتماعي، في المجتمع العراقي، ولا ننكره البته، لكن نؤشر ان هذا الاستقرار ما زال استقراراً قلقاً، لم يبنى على أسس ودعامات متينة، وقناعات متراكمة، ما برح ان يتعرض لهزات متتالية، جعلته مدعاة للانهيار، حال تعرضه لإختبارات حقيقية، لتسهم المحاصصة الحزبية في تأزيم الأستقرار المجتمعي، بدلاً من ترسيخه واستدامته، فمنذ التغيير السياسي عام ٢٠٠٣، لحين كتابة هذه الدراسة، لم تتمكن المحاصصة الحزبية من تحويل الولاء المذهبي والقومي والعشائري....الخ، الى ولاء وطني عراقوي، ولم تنجح في بناء استقرار مجتمعي حقيقي قائم على المواطنة المدنية وسيادة القانون، وأفضت الى انسدادات سياسية بين القوى والاحزاب عقب كل انتخابات، مما ادى الى ضعف المشاركة السياسية، وتهديد الاندماج الوطني، بين المكونات الاجتماعية والقوى السياسية، الامر الذي زرع بواكير ثقافة الانفصال او التلويح به، بين الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، كلما سنحت الفرصة لذلك، وجعلها تتصيد الفرص، وتستغل الازمات السياسية للمطالبة بالانفصال كورقة ضغط على الحكومة الاتحادية لتلبية مطالبها، كل هذه الاثار والتداعيات المترتبة على اعتماد المحاصصة الحزبية كشكل_اسلوب في ادارة العملية السياسية، افضى الى تثبيط الاستقرار المجتمعي، بإحلال سلم مجتمعي مزيف، واستقرار اجتماعي وهمي (غير حقيقي)، لم يبنى على أسُس ودعامات متينة، قائمة على قناعات راسخة، مشتركة بين الافراد والجماعات الدينية والقومية المختلفة داخل المجتمع العراقي، وفي ضوء ذلك خلصت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات، يمكن ايجازها على النحو الأتي:

١. ان المحاصصة الحزبية ليست الشكل النهائي في ممارسة السلطة، يجري الدفاع عنها بوصفها الحل الممكن الوحيد لتحقيق الاستقرار المجتمعي، بل هي مرحلة إنتقالية لابد من المرور فوقها وعبورها نحو الافضل منها، لأنها تضمن بكل تأكيد شللية تحمل في داخلها القدرة على اضعاف المشاركة السياسية الفاعلة، باعتماد الولاءات الفرعية والانتماءات المذهبية والقومية، كأساس في تقاسم المناصب السياسية وادارة مؤسسات الدولة لا على أساس الاستحقاقات الانتخابية، مما يؤدي الى عدم الاستقرار الاجتماعي، وينتهي بالدولة الى الشلل الدائم لعدم قدرتها على الاستجابة لطموحات مواطنيها.
٢. أثبتت التجربة العملية والممارسة السياسية، عدم تمكن المحاصصة الحزبية في تحقيق الاستقرار المجتمعي بشكل تام وراسخ في المجتمع العراقي، فالمحاصصة الحزبية المراد منها استيعاب الفرقاء السياسيين، واحتواء المكونات المجتمعية، افضت الى في جزء كبير منها إلى إستقطابات هوياتية، وانتهت الى تغليب الولاءات الضيقة على الهوية الوطنية.
٣. افضت المحاصصة الحزبية الى تبعات جمة كان اثرها سلبي في الاستقرار المجمعي العراقي، وأدت لإنسدادات سياسية متكررة، وازمات متعاقبة عقب كل انتخابات، واسهمت في تراجع المشاركة السياسية، وغرس ثقافة الانفصال في فكر وسلوك الاقليم والمحافظات، للإفلات من سلطة الحكومة الاتحادية، الامر الذي عزز الانقسامات الاجتماعية، وينذر بتشظي وانفصال المحافظات الاخرى، في حال استمراره، الامر الذي يمكن عده ابرز واخطر الاثار المترتبة عن المحاصصة الحزبية في الاستقرار المجتمعي العراقي.
٤. إن تعديل القانون الانتخابي، وتشريع قانون يلبي طموحات الافراد والقوى السياسية كافة، ويضمن مشاركة عادلة وتمثيل حقيقي لهم، يكفل تعزيز الحوار الوطني، وترسيخ ثقافة السلام والحوار بين الافراد والجماعات والقوى السياسية والاجتماعية في المجتمع، من أهم الاليات وسبل النهوض بالأستقرار المجتمعي العراقي.
٥. أرجح الخيارات المتاحة، واكثرها ملائمة، لتحقيق الاستقرار المجتمعي في العراق، لا يمكن ان يتحقق الا بإصلاح المنظومة السياسية، ابتداءُ بتعديل الدستور، ومن ثم تجاوز_عبور المحاصصة الحزبية، واعتماد الآليات الديمقراطية القائمة على أساس الأغلبية والاقلية السياسية (حكومة + معارضة).
٦. من الصعوبة بمكان تحقيق الاستقرار المجتمعي الحقيقي من دون ان يكون هناك مشاركة سياسية فعالة وحقيقية للمكونات والاطياف الاجتماعية والقوى السياسية في المجتمع العراقي كافة، تضمن تمثيل هذه

المكونات والاطياف تمثيلاً عادلاً دونما تحيز او اقصاء، واشراكها في العملية السياسية والنظام ومؤسساته المختلفة لتعزيز شعورها بالانتماء الوطني.

٧. ان التوزيع العادل للموارد والثروات الطبيعية، وللعوائد المالية للنفط والغاز، بين المركز والاقليم والمحافظات، يفضي بالنتيجة الى احلال الاستقرار المجتمعي الحقيقي، وتنمية الشعور بالطمأنينة والمساواة بين الافراد والمحافظات والحكومة الاتحادية، وينمي الولاء الوطني، ويعزز الاستقرار الداخلي والسلم المجتمعي المستدام.

٨. ان الاستقرار المجتمعي العراقي سيبقى في الحاضر والمستقبل القريب (على أقل تقدير) محاط بالمخاطر، وسيظل رغم إستقراره النسبي في الوقت الحالي (قلق) لأنه سلم مصطنع (غير حقيقي) لم يبنى على أسُس_دعامات متينة، ولم يكن نتيجة للقناعات المتراكمة للأفراد والجماعات، وانما بني بقوة النظام وسطوة اجهزته، بما يملكه من سلطة الاكراه.

- **قائمة المصادر:**

١. الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥
٢. الوقائع العراقية، ٢٠١٣، قانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥).
٣. الوقائع العراقية، ٢٠١٨، تعديل قانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥).
٤. الوقائع العراقية، ٢٠٢٠، قانون انتخابات مجلس النواب رقم (٩).
٥. النظام الاساس لمحكمة العدل الدولية، والميثاق الامم المتحدة ١٩٩٥، منظمة الامم المتحدة، نيويورك.
٦. ليبهارت، أرنت، ٢٠١٥، انماط الديمقراطية، ترجمة: محمد عثمان خليفة عبد،ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
٧. حسين، ازهار عبد الله، محمد، شيماء جمال، ٢٠٢٣، آليات اصلاح النظام الانتخابي في العراق (دراسة تحليلية)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٤٣).
٨. قايد، لبنى، ٢٠١٩، المحاصصة السياسية واثرها على الاستقرار الحكومي دراسة حالة بنان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
٩. الاقريد، محبوبة، باسماعيل، عبد الكريم، ٢٠٢١، تأثير المحاصصة الطائفية على بناء النظام الديمقراطي_دراسة حالة العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (١٢) العدد(١)
١٠. مجيد، اسعد قاسم، ٢٠١٩، المحاصصة الطائفية والسياسية واثرها على الوظيفة العامة (دراسة مقارنة بين العراق ولبنان)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الاسلامية في لبنان، كلية الحقوق.
١١. التويجري، عبد العزيز، ١٩٩٨، الحوار من اجل التعايش، دار الشروق، القاهرة.

١٢.طيب، ايوب محمد، ٢٠١٧، ماهية الهوية الوطنية وتحدياتها، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٢١)، جامعة كركوك.
١٣.ربيع، رائد، ٢٠١٥، التنشئة الاجتماعية_السياسية ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية (العراق نموذجا)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥.
١٤.عمارة، رشيد، ٢٠١٥، النخبة السياسية العراقية ودورها في السلم الاهلي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة السليمانية، المجلد (٤)، العدد (١٢).
١٥.محمد، افراح جاسم، ٢٠١٣، اشكالية الهوية الوطنية في المجتمع العراقي، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، العدد (٢)، جامعة القادسية.
١٦.محمد، هيفاء احمد، ٢٠١٢، اشكالية الهوية الوطنية في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٥٣).
١٧.ناصر، عادل ياسر، ٢٠١٤، ازمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية، المجلة السياسية والدولية، العدد (٢٥)، الجامعة المستنصرية.
١٨.كاظم، انوار عبد الهادي، ٢٠٢٢، المحاصصة السياسية واثرها في السلم المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.
١٩.حكمت، منى حمدي، ٢٠١٥، الفيدرالية في فكر القوى السياسية العراقية وانعكاساتها على الحياة السياسية، مركز العراق للدراسات، بغداد.
٢٠.رضا، ابتهال محمد، ٢٠١٦، واقع الفيدرالية ومستقبلها في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد (٣١_٣٢)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.
٢١.ربيع، هادي مشعان، ٢٠١٣، الفيدرالية في العراق دراسة في مشروع اقليم المنطقة الغربية، مجلة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٨)، جامعة الانبار.
٢٢.فياض، عامر حسن، ٢٠٠٨، تعزيز الوحدة الوطنية العراقية بين الفيدرالية والمركز والدستور، المجلة السياسية الدولية، العدد (٨)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.
٢٣.عمير، حسن تركي، ٢٠١١، المصالحة بين ضرورات الدين وبناء الدولة الحديثة، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، جامعة ديالى، العدد (٥١).
٢٤.زامل، يوسف عناد، صالح، زينب محمد، ٢٠١٦، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية–قراءة انثروبولوجية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد(٢١)، جامعة واسط.
٢٥.الجابري، ستار جبار، ٢٠١٨، انتخابات مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٨ رؤية لصياغة قانون جديد للانتخابات، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد(٧٢/٧٣)جامعة بغداد.
٢٦.نصر الدين، بشار. شيت، محمد. عواد، مازن مزهر، ٢٠١٨، نظام الانتخابات في العراق واثره على الحرية السياسية، مجلة دراسات البصرة، العدد (١٩٩٤)، جامعة البصرة.

٢٧.الزبيدي، وليد، ٢٠١٨، الدستور والمنظومة القانونية للانتخابات واثرها على مستقبل الانتخابات العراقية ٢٠١٨، في مجموعة باحثين: الخارطة السياسية العراقية واثرها على انتخابات عام ٢٠١٧_٢٠١٨، المركز الديمقراطية العربي، المانيا.
٢٨.جواد، منتصر حسين، ٢٠١٤، السلم الاهلي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤.
٢٩.مصطفى، مرتجى عبد الجبار، ٢٠٢٣، توصيف قانون الانتخابات العراقي، مجلة اهل البيت، المجلد (١)، العدد (٣٣).
٣٠.سلمان، مرفت احمد، ازمة الهوية الوطنية والتعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
٣١.مولود، فاروق عبدول، ٢٠٢٠، النخبة السياسية في المجتمعات التعددية ودورها في السلم الاهلي: العراق بعد عام ٢٠٠٣ انموذجاً، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
٣٢.عزيز، فراس كوركيس، عبد الله، عبد الجبار احمد، ٢٠٢٣، الانتخابات في العراق ما بين مشكلة النظام الانتخابي وازمة النظام السياسي، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية ، المجلد (١٣).
٣٣.حافظ، عبد العظيم جبر، ٢٠١٧، الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (الواقع ...الاشكالية...الحلول)، المجلة السياسية والدولية، العدد (٣٥_٣٦).
٣٤.البغدادي، عبد السلام، ٢٠١١، السلم الوطني (المدني)، ط١، بيت الحكمة، بغداد.
٣٥.عبد الحسين، زينب عارف، ٢٠٢٢، العدالة الانتقالية وبناء السلام في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
٣٦.مرزوك، علي احمد، ٢٠٢٢، سياسات مناهضة التطرف وتعزيز التعايش السلمي في العراق بمنظور امني(٢٠٠٥_٢٠٢٢)،اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
٣٧.أسعد، عبد الغفو، سلمان، جمال داوود، ٢٠٢٢، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في العراق، مجلة دجلة، العدد (٢).
٣٨.الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، متاح على الرابط التالي: https://ihec.iq/

- **Sources List**

1. The Iraqi Constitution of 2005.
2. Iraqi Facts, 2013, House of Representatives Elections Law No. (45).
3. Iraqi Gazette, 2018, amending the House of Representatives Elections Law No. (45).
4. Iraqi Facts, 2020, House of Representatives Elections Law No. (9).
5. The Statutes of the International Court of Justice and the United Nations Charter 1995, United Nations Organization, New York.

6. Lijphart, Arendt, 2015, Patterns of Democracy, translated by: Muhammad Othman Khalifa Abd, 1st edition, Publications Company for Distribution.
7. Hussein, Azhar Abdullah, Muhammad, Shaima Jamal, 2023, Mechanisms for Reforming the Electoral System in Iraq (An Analytical Study), Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Issue (43).
8. Kayed, Lubna, 2019, Political Quotas and their Impact on Government Stability, a Case Study in Lebanon, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Law and Political Science, University of Kasdi-Merbah Ouargla.
9. Al-Aqrid, Mahbouba, Ismail, Abdul Karim, 2021, The impact of sectarian quotas on building a democratic system - a case study of Iraq after 2003, Journal of Legal and Political Sciences, Volume (12) Issue (1)
10. Majeed, Asaad Qasim, 2019, sectarian and political quotas and their impact on public employment (a comparative study between Iraq and Lebanon), Master's thesis (unpublished), Islamic University of Lebanon.
11. Al-Tuwaijri, Abdul Aziz, 1998, Dialogue for Coexistence, Dar Al-Shorouk.
12. Tayyib, Ayoub Muhammad, 2017, The nature of national identity and its challenges, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Issue (21), Kirkuk University.
13. Rabie, Raed, 2015, Political socialization and its role in strengthening national unity (Iraq as a model), Master's thesis (unpublished), Al-Mustansiriya University, College of Political Science, 2015.
14. Amara, Rashid, 2015, The Iraqi political elite and its role in civil peace, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Sulaymaniyah University, Volume (4), Issue (12).
15. Muhammad, Afrah Jassim, 2013, The Problem of National Identity in Iraqi Society, Al-Qadisiyah Journal for the Human Sciences, Issue (2), Al-Qadisiyah University.
16. Muhammad, Haifa Ahmed, 2012, The Problem of National Identity in Iraq, Journal of International Studies, Center for International Studies, University of Baghdad, Issue (53).
17. Nasser, Adel Yasser, 2014, Crises and Foundations of Stability in Arab, Political and International Journal, Issue (25), Al-Mustansiriya University.
18. Kazem, Anwar Abdul Hadi, 2022, Political Quotas and their Impact on Societal Peace in Iraq after 2003, Master's Thesis (unpublished), University of Baghdad, College of Political Science.
19. Hikmat, Mona Hamdi, 2015, Federalism in the Thoughts of Iraqi Political Forces and Its Repercussions Political, Iraq Center for Studies, Baghdad.

20. Reda, Ibtihal Muhammad, 2016, The reality of federalism and its future in Iraq, Political and International Journal, Issue (31_32), College of Political Science, Al-Mustansiriya University.
21. Rabie, Hadi Mishaan, 2013, Federalism in Iraq: A Study of the Western Region Region Project, Anbar Journal of Legal and Political Sciences, Issue (8), Anbar University.
22. Fayyad, Amer Hassan, 2008, Strengthening Iraqi national unity between federalism, the center, and the constitution, International Political Journal, Issue (8), College of Political Science, Al-Mustansiriya University.
23. Omair, Hassan Turki, 2011, Reconciliation between the Necessities of Religion and Building the Modern State, Diyala Journal for Humanitarian Research, University of Diyala, Issue (51).
24. Zamel, Youssef Enad, Saleh, Zainab Muhammad, 2016, Transitional Justice and National Reconciliation - An Anthropological Reading, Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, Issue (21), Wasit University.
25. Al-Jabri, Sattar Jabbar, 2018, The Iraqi House of Representatives elections in 2018, a vision for drafting a new election law, Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, Issue (72/73), University of Baghdad.
26. Nasr al-Din, Bashar. Sheet, Muhammad. Awad, Mazen Mazhar, 2018, The electoral system in Iraq and its impact on political freedom, Journal of Basra Studies, Issue (1994), University of Basra.
27. Al-Zubaidi, Walid, 2018, The constitution and the legal system for elections and their impact on the future of the 2018 Iraqi elections, in a group of researchers: The Iraqi political map and its impact on the 2017-2018 elections, Arab Democracy Center, Germany.
28. Jawad, Montaser Hussein, 2014, Civil Peace in Iraq, Master's Thesis (unpublished), College of Political Science, University of Baghdad, 2014.
29. Mustafa, Murtaja Abdul-Jabbar, 2023, Description of the Iraqi Election Law, Ahl al-Bayt Magazine, Volume (1), Issue (33).
30. Salman, Mervat Ahmed, The Crisis of National Identity and Peaceful Coexistence in Iraq after 2003, Master's Thesis (unpublished), College of Political Science, University of Baghdad.
31. Mouloud, Farouk Abdul, 2020, The political elite in pluralistic societies and their role in civil peace: Iraq after 2003 as a model, doctoral thesis (unpublished), College of Political Science, University of Baghdad.

32. Aziz, Firas Korkis, Abdullah, Abdul-Jabbar Ahmed, 2023, Elections in Iraq between the problem of the electoral system and the crisis of the political system, Anbar University Journal of Legal Sciences, Volume (13).
33. Hafez, Abdel Azim Jabr, 2017, Consensual Democracy in Iraq after 2003 (Reality...The Problem...Solutions), Political and International Journal, Issue (35-36).
34. Al-Baghdadi, Abdul Salam, 2011, National Peace (Civil), 1st edition, House of Wisdom, Baghdad.
35. Abdul Hussein, Zainab Arif, 2022, Transitional Justice and Peacebuilding in Iraq after 2003, PhD thesis (unpublished), Faculty of Political Science, Al-Nahrain University.
36. Marzouk, Ali Ahmed, 2022, Policies to combat extremism and promote peaceful coexistence in Iraq from a security perspective (2005_2022), doctoral thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University.
37. Asaad, Abdel Ghafo, Salman, Jamal Dawoud, 2022, Political development and its role in political stability in Iraq, Dijlah, Issue (2)
38. The official website of the Independent High Electoral Commission, available at the following link; https://ihec.iq/